



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبية

تقرير مقدم لاستكمال شهادة ليسانس أكاديمي
ميدان علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة : علوم مالية ومحاسبية
تخصص : مالية مؤسسة

المعالجة المحاسبية لعمليات التأمين

دراسة حالة

الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالوادي CRAM

مؤطر بالمؤسسة:

خالد عبد اللاوي

الاستاذ المشرف:

فردية إسماعيل

إعداد الطالبات:

خاوه فريال

بن قطران نوال

بوحنة كنزة

دباخ كريمة

السنة الجامعية: 2018/2017

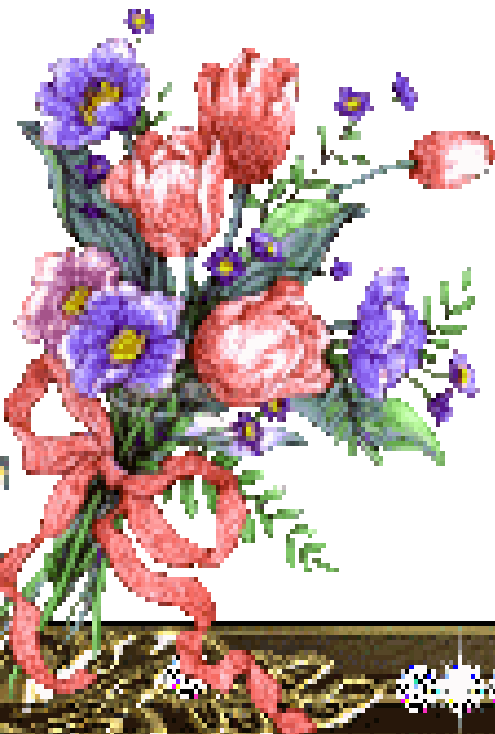
الشكر والعرفان

بادئ الشكر إلى الله تعالى على نعمه الجليلة، انه تبارك وتعالى أمدنا بالصحة و القوة وكان لنا عوناً ودعماً، نحمده عز وجل انه وهبنا التوفيق و السداد و منحنا الرشد والثبات لإعداد هذا البحث و نرجو أن يكون ذخراً في ميزان حسناتنا يوم القيامة. كما نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا إلى أستاذنا الفاضل فردية إسماعيل على توجيهاته ونصائحه القيمة لنا، ونشكر كل من تلقينا منه علماً صالحاً وعملاً مفيداً لمواصلة مشوارنا.

كما نتقدم بالشكر إلى كافة الأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على مجهوداتهم التي قدموها لنا طول مشوارنا الدراسي .

كذلك نتوجه بجزيل الشكر إلى كافة موظفي صندوق التعاون الفلاحي (CRMA) كما لا انسي الإقرار بالفضل إلى مدير الوكالة على حسن الاستقبال والمعاملة وروح التعاون التي يتصفون بها .

إلى كل هؤلاء التقدير واحترام



المبحث الأول : مفاهيم اساسية حول التأمين .

المطلب الأول : تعريف عقد التأمين وأركان عقد التأمين .¹

1- تعريف التأمين : هو عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤمن ،والثاني المؤمن له (المستأمن) يلتزم فيه المؤمن بأن يؤدي الى المؤمن له مبلغا من المال أو ايرادا مرتبا أو أي عوض مالي اخر في حالة وقوع حادث أو تحقق خطر مبین في العقد وذلك في مقابل قسط أو اية دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له الى المؤمن ، ويمثل المؤمن شركة التأمين وهي شركات مساهمة كبيرة يتعامل معها عدد ضخم من المؤمن لهم مما يتيح لها جمع مبالغ كبيرة من أقساط التأمين وتؤدي من هذه الأقساط ما يستحق عليها من تعويضات ويبقى رأ مالها سندا احتياطا ويتكون ربحها من الفرق بين ما تجمعها من اقساط وما تدفعه من تعويضات .

ومن ثم فإنه يمكن ابراز خصائص عقد التأمين في ما يلي :

- عقد من عقود التراضي فلا بد فيه من الإيجاب والقبول بشروطها .
- هو عقد احتمالي لان خسارة أو ربح كل طرف غير معروف وقت انشاء العقد .
- انه عقد اذعان أي ان احد الطرفين يضح الشروط المناسبة له وهو هنا الشركة وليس امام الطرف الاخر الا ان يقبل أو يرفض .
- انه عقد معاوضة لأن كل طرف يأخذ شيئا مقابل ما يعطي .

2- اركان عقد التأمين :²

- المؤمن : وهو ممثل في شركة التأمين المتخصصة التي تتولى اجراءات التعاقد مع المؤمن له بمعنى (المؤمن هو شركة التأمين) .
- المؤمن له (المؤمن عليه) : هو الطرف الثاني في العملية التأمينية ، والذي يتولى دفع الأقساط وفقا للعقد مع الشركة نظير حصوله هو أو المستفيد من التأمين علي التعويضات المقرر أو المحددة في العقد .

¹ الدكتور محمد الزحيلي ،التأمين أنواعه المعاصرة ، الطبعة الأولى ، دار العلماء للنشر ،2009، ص 30 ص 31.

² دكتور ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه ، التأمين ورياضياته ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2003/2002، ص 28

- المستفيد : هو الطرف المستفيد من قيمة التأمين ، وقد يتمثل في المؤمن له نفسه ، أو طرف ثالث كما هو الحال في بعض حالات التأمين علي الحياة .
- وثيقة التأمين : وهي التي تصدرها شركة التأمين بإعتبارها العقد الرئيسي للعملية التأمينية .
- الخطر : يعبر عن الخطر المحتمل وقوعه للمؤمن له ، ويعتبر نوع الخطر المؤمن ضده امرا جوهريا في التأمين ويجب ان يكون محددًا بصورة واضحة في وثيقة التأمين ويشترط أن يتوافق في الخطر :
 - ان يكون الخطر محتمل الوقوع في أي وقت وليس مؤكد الوقوع في لحظة معينة .
 - ان يكون الخطر خارج عن ارادة المؤمن له .
 - ان يكون الخطر مشروعًا وليس مخالفًا للنظام العام والآداب .¹

المطلب الثاني : نشأة التأمين .²

التأمين نظام حديث العهد، و قد عرف أولا في البلاد الأوروبية في أواخر القرون الوسطى، و أول مجال ظهر فيه هو النقل البحري، و كان ذلك نتيجة تطور العلاقات التجارية بين مدن إيطاليا و البلاد الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

و توجد آثار المظاهر الأولى للتأمين في إيطاليا حيث احتفظ في المحفوظات الدبلوماسية لمدينة فلورنس بأقدم وثيقة تأمين، و هي مؤرخة في 22 أبريل 1329، كما توجد آثار العقد التأمين الأول الذي أبرم لضمان حمولة سفينة " سانت كلارا، SANTA CALARA".

و في بداية القرن السادس عشر، بدأ صدور النصوص الخاصة بالتأمين، فأتمّ المشرّع الفرنسي قواعد القانون البحري بكتاب خاص بالتأمين، ثم تلت فرنسا هذا التشريع على بلدان أوربا مثل إيطاليا، هولندا، إسبانيا، إنجلترا، ثم توصّلت حركة التقنين هذه إلى أن حقّقت تطوّرًا ملحوظًا في القرن السابع عشر.

و عليه أنشأت شركة التأمين الأولى في مجال التأمين البحري في إنجلترا سنة 1720 و تلتها شركات عديدة أخرى في البلاد الأوروبية، فأصبح التأمين ميدانا هامًا للنشاط التجاري و الاقتصادي.

¹ دكتور ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه ، التأمين ورياضياته، مرجع سبق ذكره ،ص28 .

² عبد الرزاق بن خروف التأمينات الخاصة بالتشريع الجزائري، 1998.ص10

المطلب الثالث: أنواع التأمين¹.

يوجد العديد من أنواع التأمين التي يمكن التعاقد عليها مع الشركات و المشاة المتخصصة في هذا المجال ، ويمكن قسيم التأمين وفقا لأسس ونواحي مختلفة و متعددة لعل اهمها ما يلي بإيجاز:

1- من حيث حرية الاختيار : تأمين إختياري وتأمين إجباري .

أ- التأمين الإختياري : ويتم التعاقد عليه بمحض إرادة المؤمن له دون أي نوع من الإجبار ، أي ان رغبته في ذلك هي العامل الرئيسي في العملية التأمينية ، وقد تستخدم شركات التأمين أساليب معينة للدعاية والإعلان عن مزايا التأمين للتعاقد مع من يرغب في ذلك دون الإجبار علي ذلك ، ومن أمثلة ذلك التأمين علي الحياة والتأمين ضد الحريق .

ب-التأمين الإجباري : فيشمل هذا التأمين التي تقضي به قوانين الدولة مثل بعض حالات التأمين علي السيارات والتأمين الإجتماعي والتأمين الصحي...إلخ .

2- من حيث موضوع التأمين : التأمين علي الممتلكات والتأمين علي الحياة والتأمين علي المسؤولية .

أ- التأمين علي الممتلكات : يكون موضوعه الممتلكات المادية للأفراد أو الشركات أو الهيئات كالعقارات والمنقولات كالتأمين ضد السرقة أو ضد الحريق .

ب-التأمين علي الحياة : يكون موضوعه حياه الشخص المؤمن له أو لحساب أفراد أسرته أو التأمين ضد البطالة أو الشيخوخة .

ت-التأمين علي المسؤولية : يكون موضوعه مسؤولية المؤمن له عما قد يسببه من أضرار للغير ، كالتأمين ضد إصابات العمل أو أضرار المهنة .

3_ من الناحية الإقتصادية : التأمين التجاري والتأمين الغير تجاري .

¹ الدكتور السيد سرايا ، المحاسبة في النشاطات المالية البنوك التجارية شركات التأمين ، دار المطبوعات الجامعية ، 2008، الإسكندرية ، ص 383 ص 384.

أ- التأمين التجاري : ويهدف إلى تحقيق الأرباح ويمكن النظر إليه علي أنه نوع من الإدخار و الإستثمار لدى شركة التأمين لمدة معينة يكون من حق المؤمن له إسترداده بأرباحه أ عوائده في نهاية المدة .

ب-التأمين الغير تجاري : فلا يهدف إلى تحقيق الأرباح ويغلب عليه الطابع الإجتماعي أو التعاوني بغرض المحافظة علي الممتلكات ، ويقوم علي تعاون مجموعة من الأفراد لعقد هذا التأمين ضد أي مخاطر مشتركة بينهم .

- تقسيمات أخرى :¹

وهناك العديد من التقسيمات الأخرى لأنواع التأمين المختلفة مثل التقسيم علي اساس فني من حيث أنواع وطبيعة وحجم المخاطر التي يتم التأمين ضدها والتقسيم علي أساس المسؤوليات الناتجة من النقل البري والبحري والجوي .

المطلب الرابع : وظائف التأمين .²

1- وظائف التأمين :

- التأمين يبعث الامان في نفوس المستامينين : ان كلمة التامين مشتقة من كلمة الامان ، وبالتالي فالتامين يكفل الامان للمستامينين ويبيث الطمأنينة في نفوسهم حيث يؤمن الفرد ضد ما يتعرض له من اخطار تؤثر في شخصه او ماله مما يؤثر في دوره بقدرته الانتاجية حيث يكفل للمستامن المناخ الحسن والجو المناسب للعمل باطمئنان وزيادة الانتاج .
- التامين يقوم بتجميع المدخرات : يعتبر التامين وسيلة لزيادة مدخرات الافراد والحد من نشاطهم الاستهلاكي حيث بموجب عقد التامين يلتزم الافراد بدفع اقساط التامين ، ويتكون من مجموع الاقساط التي يدفعها الافراد رصيد ضخيم من الاموال مما دفع معظم دول العالم للتدخل في كيفية استثمار شركات التأمين لهذا الاموال حفاظا على حقوق المستامين وتحقيق لمصلحة الاقتصاد القومي .

¹ السيد سرياء ، المحاسبة في النشاط المالية البنوك التجارية شركات التأمين ، مرجع سبق ذكره ، ص384.

² سالم رشدي سيد ، التأمين المبادئ والأسس والنظريات ، الطبعة الأولى ، دار الراءة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2015 ، ص36 ص37

- التأمين وسيلة من وسائل تنشيط الائتمان: يعتبر التأمين وسيلة هامة من وسائل الائتمان وذلك على مستوى الافراد وعلى مستوى الدولة ، فبالنسبة للأفراد يوفر التأمين للمدين ضمانات تسهل له عملية الاقتراض حيث يحل تعويض التأمين محل الشيء المرهون اذا هلك نتيجة لتحقيق الخطر المؤمن منه . ايضا على مستوى الدولة يقوم التأمين بتدعيم عملية الائتمان وذلك عن طريق توظيف اموال شركات التأمين في السندات التي تصدرها الدولة ، وتغطية القروض العامة ، والمساهمة في استثمارات المشروعات العامة مما يساعد على تنشيط الائتمان العام وازدهار الاقتصاد القومي .
- التأمين عامل من عوامل الوقاية في المجتمع : يقوم التأمين بالعمل على تقليل نسبة وقوع الحوادث والحد من المخاطر وذلك عن طريق الاستعانة بالخبراء والاختصاصيين لدراسة مخاطر العمل بهدف الحد من تحقيق هذه المخاطر تجنب وقوعها مما يساعد على تحقيق الاستقرار الكامل للمشروعات .
- التأمين يؤدي وظيفة اجتماعية هامة : حيث يقوم التأمين الاجتماعي بحماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من الاخطار التي يتعرض لها دون ان يكون لديهم المقدرة على حماية انفسهم منها .¹

¹ سالم رشدي سيد ، التأمين المبادئ والأسس والنظريات ، مرجع سابق .

المبحث الثاني : التنظيم المحاسبي لعمليات شركات التأمين .

لا يختلف التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين علي غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده علي مجموعة مستنديه وأخري دفترية إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك الشركات ، ولذلك سنتناول في هذا المبحث ما يلي :

- مفهوم التنظيم المحاسبي في شركات التأمين .
- خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين .
- المبادئ والقواعد الأساسية المتعلقة بكيفية تنظيم محاسبة التأمينات .
- مدونة حسابات شركات التأمين وفق SCF .

المطلب الأول : مفهوم التنظيم المحاسبي في شركات التأمين¹.

يتكون النظام المحاسبي من مجموعة أو نسق مترابطة من الأجزاء أو العناصر التي في مجموعها الأساس العلمي لهذا النظام ، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف التي صمم لأجلها ، ويعتمد نجاح وفعالية النظام في تحقيق أهدافه المرجوة علي سلامة الهيكل التنظيمي وتعاون الأفراد ومدى رغبتهم في تحقيق بلوغ هذه الأهداف ، وفضلا عن ذلك يقوم النظام المحاسبي علي مجموعة من المقومات تتمثل في المجموعة المستنديه والمجموعة الدفترية ثم مجموعة التقارير والقوائم المالية . و بناءا علي ما سبق يمكن تعريف النظام المحاسبي كالتالي: علي أنه نسق متكامل من الموارد البشرية والمادية التي يعمل من خلال المنظمة ، ويقوم بإعداد المعلومات المالية ، والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هاته البيانات بغية الوصول إلي مجموعة مت التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط و إلتزامات معينة ، ويجب أن يتوافق هذا النظام علي الهيكل التنظيمي للشركة ، بقصد خدمة الأطراف الداخلية والخارجية .

ولقد كان يقتصر المفهوم التقليدي للنظام المحاسبي علي تقديم البيانات التاريخية التي تساعد في إعداد القوائم المالية التقليدية ، بهدف إظهار نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة وإظهار المركز المالي ، وتطور

¹ طبائية سليمة ، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة سطيف ، 2013/2014.

كان نتيجة تنامي احتياجات المؤسسات من البيانات والمعلومات لممارسة مهامها ، فضلا عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجتها الماسة إلى الإشراف والرقابة علي نشاطها الأمر الذي ألقي علي النظام المحاسبي أعباء جديدة ¹.

المطلب الثاني :خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين ².

لابد إن لمسنا نشاط التأمين انعكاساتها علي السمات الرئيسة للنشاط المحاسبي في منشآت التأمين ، وأهم الخصائص التي يتميز بها النظام المحاسبي في منشآت التأمين :

- 1- مفهوم الوحدة المحاسبية : يمكن تقسيم منشأة التأمين إلى وحدات صغيرة يمثل كل منها مركزا من مراكز المسؤولية مع مراعاة تحديد المعايير المناسبة لتقييم أداء كل مركز هذه المراكز ، أما كيفية النظر إلي هذه الوحدة المحاسبية أو كيفية تفسير شخصيتها كوحدة محاسبية مستقلة ، فإن نظرية الشخصية المعنوية تعتبر أداة مناسبة لتوجيه النشاط المحاسبي في منشأة التأمين .
- 2- عدم التأكد وأثره علي القياس المحاسبي : يركز نشاط التأمين أساسا علي مبدأ توافر عدم التأكد ، أي أن طبيعته احتمالية ، كما يؤدي إلي صعوبة قياس النفقات والإيرادات ، كما يؤدي إلي اتساع الهوة بين النتائج الفعلية للنشاط من ربح وخسارة في ظل عدم التأكد وبين النتائج الحقيقية التي كان يمكن التوصل إليها في حال التأكد .
- 3- الاستقلال الفرعي للأنشطة التأمين وأثره محاسبيا : قد يطلب من شركة التأمين تبيان نتائج الأعمال لكل فرع من فروع التأمين ، وهذا يتطلب توصيفا دقيقا لعناصر الإيرادات والنفقات ، علي الفروع المختلفة ، بغية الوصول إلي نصيب كل فرع تأميني من إجمالي النفقات وبالتالي يمكن تحديد نتائج الأعمال لكل فرع علي حدة، وبعد تحديد نتيجة الأعمال لكل فرع علي حدة ، يتم ترحيلها إلي الحسابات الختامية للمنشأة ككل تمهيدا للوقوف علي أعمال المنشأة بشكل إجمالي.

¹ طبائبية سليمة ، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية ،مرجع سبق ذكره .
² مسعود شطيبة ، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق scf ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013/2012.

المطلب الثالث : القواعد والنصوص التطبيقية المتعلقة بكيفية تنظيم محاسبة التأمينات .¹

تركز محاسبة التأمين علي المبادئ الأساسية للمحاسبة الصناعية والتجارية ، وبالإضافة إلى الأسس الفنية الخاصة بالتأمين التي تتطلبها أعمال شركات التأمين ، والقواعد المتعلقة بكيفية تنظيمها تبرز بشكل واضح هذه المبادئ وتتمثل مبادئ محاسبة شركات التأمين والقواعد المتعلقة بكيفية تنظيمها فيما يلي :

- تشكيل الإحتياطات الحسابية الخاصة بعمليات التأمين وكذا القواعد المالية المتعلقة بإعادة تقدير الإستثمارات
- قواعد كيفية تنظيم تسجيل عقود التأمين وتنظيم القيود وموازن المراجعة ، أصول تنظيم حساب الأرباح والخسائر والميزانية العامة ، إعادة تقدير الأموال المتداولة ، هكذا القواعد المتعلقة بإعادة التأمين
- تنظيم الميزانية العامة وكذلك حساب الأرباح والخسائر بالعملة الوطنية، تحويل الأرصدة العائد بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية وفق أسعار الصرف السارية بتاريخ تنظيم الميزانية
- يجب تحديد عدد وأشكال موازين المراجعة الواجب تنظيمها في نهاية كل شهر من اجل تنظيم قوائم الجرد
- تقويم الأموال المتداولة بحيث يحدد النوع المراد تقييمه ، وكذلك المؤونات الواجب رصددها ، وتقوم الأموال المتداولة ولاسيما الأوراق المالية بأدنى سعر في البورصة بتاريخ يوم التقويم
- أصول تنظيم حساب الأرباح والخسائر والميزانية العامة المعدة للنشر ، بحيث أوجبت قوانين التأمين علي هيئات التأمين ان تنشرها وفق الأشكال التي تحددها السلطات الرسمية المشرفة علي قطاع التأمين.

¹ ثناء محمد المصري ، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العلمي ، بدون ناشر ، 2004 ، ص 185.

المطلب الرابع : مدونة حسابات شركات التأمين وفق scf¹.

عرض مختصر لحسابات شركة التأمين :

المجموعة الأولى : حسابات رؤوس الأموال (لم تتغير ماعدا حساب 19 و 14).

ح/14 مؤونات تقنية ويتفرع إلى :

حساب 140: مؤونات الضمان (لتكوين مؤونة لمواجهة النقص عند عمليات التأمين ونقص التأمين) .

حساب 141: مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية (يستعمل للتعويض عن نقص في الديون التقنية).

حساب 142: مؤونات الأخطاء والكوارث (تسجل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطاء).

ح/19: ديون علي الأموال أو القيم المستلمة عن عمليات إعادة التأمين والتي تمثل التزامات تقنية ويتفرع إلى :

- حساب 190 كيانات ذات صلة.

- حساب 191 كيانات مساهمة.

- حساب 192 كيانات أخرى.

المجموعة الثانية : حساب الأصول الثابتة وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام .

المجموعة الثالثة : حسابات المؤونات والديون التقنية للتأمين .

- ح/30 : مؤونات فنية للعمليات المباشرة " التأمين علي الأضرار "

- ح/31 : مؤونات فنية علي العمليات المقبولة " التأمين علي الأضرار "

- ح/32: مؤونات فنية علي العمليات المباشرة " التأمين علي الأشخاص "

- ح/33 : مؤونات فنية علي العمليات المقبولة " التأمين علي الأشخاص "

- ح/38: حصة التأمين الإقتراي المسندة .

¹ مسعود شطيبة ، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق scf ، مرجع سبق ذكره .

- ح/39 : حصة إعادة التأمين المسندة .
- المجموعة الرابعة : حسابات الغير (لم تتغير ماعدا ح/40 ، ح/41)
- ح/40 : الديون الناشئة عن إعادة التأمين المشترك .
- ح/41 : المؤمنون ، وسطاء التأمين والحسابات الملحقه .
- المجموعة الخامسة : الحسابات المالية وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام لم تتغير .
- المجموعة السادسة : حسابات الأعباء (لم تتغير ماعدا الحساب 60) .
- ح/60 : فوائد (مطالبات) علي الكوارث والنكبات .
- المجموعة السابعة : حسابات المنتجات (لم تتغير ماعدا الحساب 70 والحساب 71) .
- ح/70 : الإشتراكات (أقساط الإشتراكات)
- ح/71 : إشتراكات مؤجلة .¹

¹ مسعود شطيبة ، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق scf مرجع سابق .

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل والمتمثل في الإطار العام للتأمين ومحاسبة شركات التأمين إلى تحليل أبرز العناصر الخاصة بالتأمينات ومحاسبة شركات التأمين ، فقد قمنا بتحديد كل من عناصر التأمين و التنظيم المحاسبي في شركات التأمين بعدما تكلمنا عن نشأت التأمين ، وبإعطاء جملة من تعريفاته (التأمين)، وكذلك إن المحاسبة في الشركات الصناعية والتجارية لا تختلف كثيرا عن المحاسبة في شركات التأمين ، وذلك من خلال ما تطرقنا اليه .

تمهيد :

أدى توسع النشاط الاقتصادي إلى ظهور مؤسسات مالية كضرورة حيوية لتعبئة الأموال وإعادة توزيعها ، ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم الأنشطة الاقتصادية وقد أولت له الدولة أهمية كبيرة لتمويله عن طريق تأسيس مؤسسات ومنشآت مالية من بينها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الذي يقدم خدمات مالية متنوعة متعلقة بالفلاحة في ميدان التأمين بهدف تطوير وتنمية هذا القطاع وتشجيع الفلاح للإستثمار فيه ، ويتجسد الإهتمام بهذا القطاع من خلال الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي للمنشأة علي المستوى الجهوي ولقد حاولنا في هذا الفصل تقديم دراسة حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ومدى مساهمته في خدمة هذا القطاع ثم انتقلنا إلى المعالجة المحاسبية .

المبحث الأول: تقديم وكالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالوادي .

في هذا المبحث سوف نتعرف إلى دراسة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالوادي من حيث المعرفة الشاملة وذلك في تحديد تعريفه ونشأته التاريخية وكذا اهدافه والدراسة التنظيمية لذا سنتطرق إلى تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالوادي ونشأته ،تطور رقم أعماله وأهدافه و الهيكل التنظيمي للوكالة .

المطلب الأول : تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالوادي ونشأته .

وهي مؤسسة مالية تابعة لوزارة الفلاحة ذات طابع تعاوني وخدمي ، اعمالها تتمثل اساسا في القيام بنشاط التأمين ما يعني إدخال أموال وتحصيلها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى دعم الفلاحين حيث تقوم بتمويل الأنشطة المختلفة في الإقتصاد الريفي بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي . ولعل اهم مميزات هذه المؤسسة تتمثل في ما يلي :

- القدرة علي أداء وظائفها .
- تحديد اهدافها بصورة واضحة ، والسعي إلى تحقيقها .
- تحصيل أموال معتبرة في نهاية السنة المالية ، مما يجعلها مكتفية ذاتيا من الناحية المالية ودعم الإقتصاد الوطني في نفس الوقت

نشأته: في 1997/05/18 شكلت لجنة مؤقتة بموجب القرار 001/ مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي لإنشاء وتكوين الصندوق المحلي بالولاية ، مع العلم أنه في هذا الوقت كانت ولاية الوادي تحتوي علي مكتب محلي واحد فقط في قمار تابع قانونيا إلى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ورقلة .

في 1998/04/21 تكونت الجمعية العامة التأسيسية في مقر الغرفة الفلاحية لولاية الوادي وبدأت بتأسيس أول مجلس إدارة الذي هو الآخر انتخب رئيسا له وذلك في 1998/04/29 . قوانين هذا الصندوق موثقة بعقد توثيقي رقم 98/307 في ماي 1992 من طرف السيد حبيرات عبد الحميد (الموثق بالوادي) . تسمية الصندوق المحلي أستبدلت بالصندوق الجهوي وذلك حسب نص المرسوم التنفيذي 99_207 في 1999/04/30 المغير المرسوم التنفيذي رقم 95_97 المتعلق بقوانين الصناديق المحلية للتعاون الفلاحي. بداية العمل الحقيقية كانت في 2000/01/02 حسب القرار رقم 1446/المديرية العامة

1999/10/25 وقد نصت المادة 06 من العقد التوثيقي المذكور أعلاه علي أن رأس مال الإجتماعي الأولي يرتفع إلي 910000 دج . الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يقع في ولاية ذات نشاط فلاحي معتبر ، له 6 مكاتب محلية وهي :

- مكتب محلي في قمار
- مكتب محلي في المغير
- مكتب محلي في جامعة
- مكتب محلي في الدبيلة
- مكتب محلي في الرباح
- مكتب محلي في الطالب العربي

هذه المكاتب تقوم بنفس مهام الصندوق الجهوي إلا أنها مستقلة ماليا .

أما بالنسبة لمقر الصندوق كان يقع في منطقة 400 مسكن وكانت له أربعة أقسام وهي : التأمينات _ البنك _ صناديق الدولة _ الاعتماد بالإيجار . ونظرا لضيق المساحة فقد تم نقل كل من قسمي التأمينات وصناديق الدولة إلي المقر الجديد الكائن بمحل الرمال .

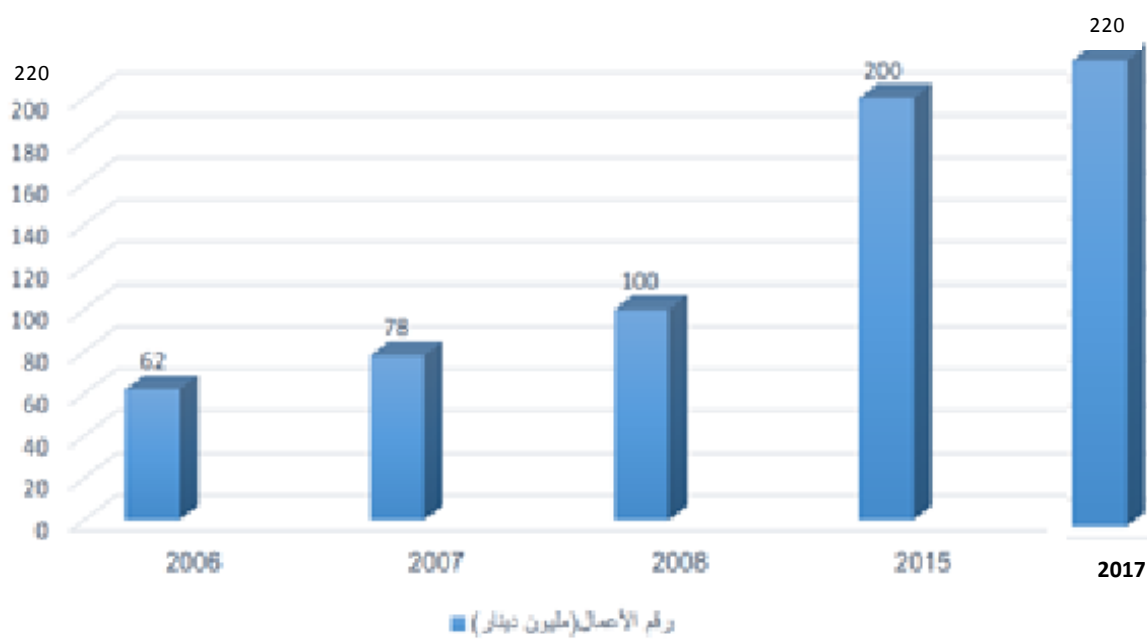
المطلب الثاني : تطور رقم أعماله وأهدافه .

أولا : تطور رقم أعماله :

في سنة 2006 كان رقم أعمال المؤسسة حوالي 62 مليون دينار ، أي بعد خمسة سنوات من انطلاق نشاطها ، وفي سنة 2007 قدر بـ 78 مليون دينار، أما في سنة 2008 فقد سجلت رقم أعمال يقدر بـ 100 مليون دينار وبعد مرور سبعة سنوات أي سنة 2015 حققت زيادة 100 % ملحوظة بالمقارنة مع السنوات الأخرى قدرت بـ 100 مليون دينار ، مما زاد في رقم الأعمال 200 مليون دينار ، وفي سنة 2017 شهد رقم أعماله زيادة بـ 10 % أي 220 مليون دينار.

أما عدد العمال في المؤسسة فقد بلغ 18 عاملا.

و فيما يلي تمثيل بياني لتطور رقم الأعمال للصندوق الجهوي للتعامل الفلاحي بالوادي خلال السنوات الأخيرة و رقم الأعمال (مليون دينار)



نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن رقم الأعمال الذي حققته المؤسسة عرف تطور مستمر خلال (11) سنة الأخيرة وهذا راجع إلى زيادة إقبال الزبائن على خدمات المؤسسة وكذا وعيها بإستخدام الأساليب التسويقية التي تقرّبها منهم .

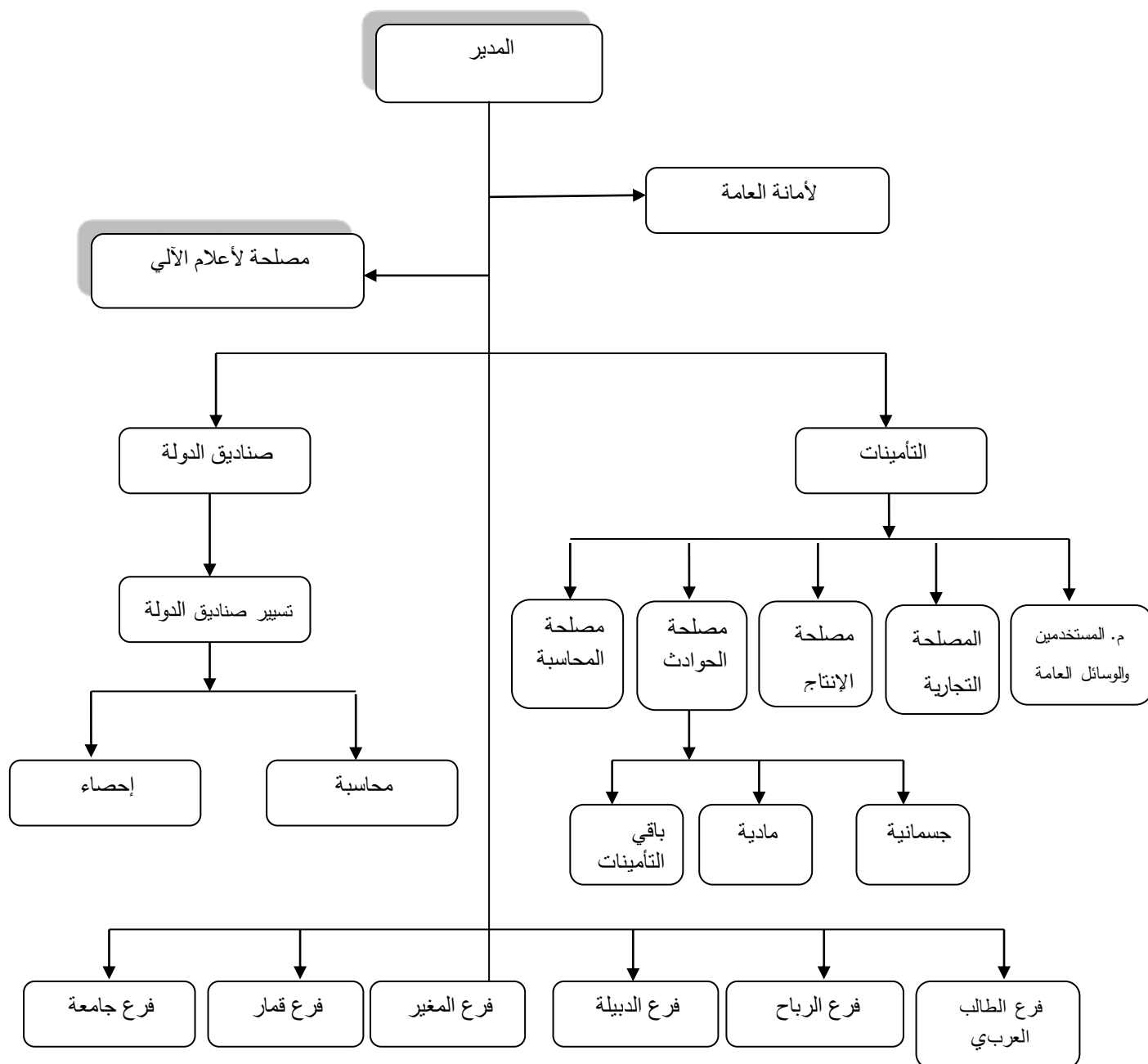
ثانيا : أهدافه

لوكالة CRMA عدة أهداف نحد من بينها ما يلي :

- 1- منح الثقة و الأمان للزبائن و تقديم خدماتها بأكمل وجه.
- 2- تنويع محفظة الشركة و توسيع نشاطاتها .
- 3- تحقيق أكبر عدد ممكن من طلبات المدربة العامة.
- 4- تحصيل أكبر نسبة ممكنة من الأموال لتحقيق الإكتفاء أو التوازن المالي .
- 5- المساهمة في تدعيم الإقتصاد الوطني من خلال المحافظة على الطاقة الإنتاجية و زيادتها.
- 6- المحافظة على مكانتها في قطاع التأمين .
- 7- تمويل المشاريع الخاصة (الفلاحة).
- 8- توعية الفلاح بأهمية التأمينات الفلاحية .
- 9- محاولة التكيف مع البيئة الموجودة فيها.

10- توسيع شبكتها عبر الولايات وذلك بزيادة مكتبها المحلية بمواجهة الطلب المتزايد.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي



المبحث الثاني :دراسة تطبيقية للحالة .

في هذا المبحث سندرس بعض العمليات التأمينية التي تقوم بها الوكالة ، وسنقوم بتقديم مثال واقعي متعلق بعقد تأمين ضد الأخطار الفلاحية ، كون الوكالة يتركز نشاطها عن العمليات . التأمينية ضد الأخطار الفلاحية أكثر من العمليات الأخرى .

المطلب الأول : تسجيل المحاسبي لمعالجة الإنتاج والتحصيل .

N.P: القسط الصافي وهي نسبة محددة تقتطع من قيمة الشيء المؤمن عليه .

TVA: الرسم علي القيمة المضافة التي تخضع له الوكالة ضمن مجال تأدية خدمة التأمين وهو محدد بنسبة 17%

D.T : وهو طابع جبائي يحصل لفائدة خزينة الدولة علي كل عمليات التأمين هو محدد ب 40 دج .

Complément: هي عبارة عن اضافات تتحصل عليها الوكالة من كل عقد التأمين ، وهو محدد ب 500 دج

أولا : الإنتاج .

عندما يرغب شخص ما بأن يؤمن ضد الخطر معين يتوجه على وكالة التأمين أين يستقبل في مصلحة الإنتاج من طرف المحرر المنتج المكلف بالتأمين

فمثلا في تأمين السيارات إما لطلب عقد التأمين أو تعديله، فإذا قبلت وكالة التأمين أن تؤمن ضد الخطر المطلوب ضمانه ، تكون وثيقة التأمين

و هو عقد كتابي بين المؤمن و المؤمن له يجب أن يشتمل بالإضافة إلى توقيع الطرفين المكتبتين على البيانات الإلزامية المحررة بحروف واضحة.

- اسم كل من الطرفين المتعاقدين و عنوانه.
- الشيء المؤمن عليه أو الشخص المؤمن له.
- نوع الأخطار المضمونة .
- تاريخ الاكتتاب، تاريخ سريان العقد و مدته.

- مبلغ الضمان.
- مبلغ القسط.

فإذا أخذنا التأمين علي الأخطار الفلاحية فيكون سير هذا القسم كالآتي :

- يقدم الزبون الوثائق اللازمة الي مصلحة الإنتاج من أجل التأمين ضد الخطر فيقوم المحرر المكلف بالإنتاج بالاطلاع عليها و إدخال المعلومات الضرورية في الحاسوب و بعد عملية التلقين يتم تكوين وثيقة عقد التأمين و هذا في حالة عقد تأمين جديد .

- في حالة تعديل العقد يطلب المحرر من المؤمن له شهادة لأخذ المعلومات الضرورية ثم يدخل التعديل حسب رغبة المؤمن له حيث يحرر العقد في نسختين ويمضي الطرفين :

* تعطى للزبون النسخة الأصلية للعقد و بيان الدفع .

* مصلحة الإنتاج تأخذ نسخة من العقد و بيان الدفع .

يتم تسجيل هذه العقود المبرمة علي مستوى مصلحة الإنتاج يوميا لسجل المقبوضات ، وهو إجباري حيث يسجل فيه رقم الوثيقة والقسط ونوعية القبض .

- يقدم المحرر المكلف بالتأمين كل العقود المتعلقة بتأمين الزبائن و المحرة في اليوم إلى المكلف بحفاظ الإيداع و يقوم المحرر المكلف بحفاظ الإيداع بأخذ كل المعلومات من العقود لتتملأ في حوافظ الإيداع.

حيث تنجز حوافظ الإيداع في 3 نسخ :

- يتم إرسال حوافظ الإيداع إلى مصلحة المحاسبة حيث يقوم المحاسب بمراقبة الحسابات .

- يتم إرسال حوافظ الإيداع من طرف المحاسب إلى رئيس الوكالة للتوقيع.

- و نسخة تبقى في مصلحة الإنتاج.

و ترسل نسخة إلى المحاسب و أيضا مبالغ النقود المحصلة على شكل سيولة و شيكات لتتم المراقبة وهذا

بواسطة سجل المقبوضات و تحول هذه المبالغ إلى البنك المتعامل معه بواسطة وصل الدفع

كما تسجل عمليات القبض و التحويل إلى البنك يوميا في السجل المحاسبي .

و من مهام المحاسب أيضا إعداد ما يسمى بمصطلح محاسبة التأمينات في كل 10 أيام و هذا على

مستوى مصلحة الإنتاج و مصلحة المحاسبة و ترسل نسخة من هذه الوثيقة إلى Département de

comptabilité كما أنها تحضر شهريا.

التسجيل المحاسبي لعملية الإنتاج :

إن المبلغ المترتب علي المؤمن له إتجاه المؤمن في مقابل تكلفة الخطر المؤمن ضده ، وهو ايراد يسجل في (ح/ 700) ويحدد القسط بشكل عام عن طريق الإنفاق ويشمل جزئيين :

- الجزء الأول : يدعى القسط الصافي وهو نسبة معينة ومحددة في الجدول ادناه تقتطع هذه النسبة من قيمة الشيء المؤمن عليه .

- الجزء الثاني : يدعى القسط الإجمالي وهي عبارة عن مجموع القسط الصافي مضافا اليه المصاريف المباشرة والغير المباشرة .

بعدما يكون الملف الذي يدفعه المؤمن له كاملا ومستوفيا لكل الشروط المذكورة سابقا ، يأتي تسوية الملف وتقيدها محاسبيا ، حيث يتم إرساله إلى مصلحة المحاسبة لتقوم بالحسابات اللازمة ، والتي تكون علي النحو التالي :

411	من ح/ المؤمن له (الزبون)	6844.00	
7009	من ح/التخفيضات والإلغاءات	*****	
70000	الي القسط الصافي	5800.00	
70030	ح/ الإضافات	986.00	
4427	ح/ الطابع	58.00	
4195	ح/ التخفيضات والإلغاءات	*****	
	قيد إثبات إبرام العقد رقم		
4195	من ح/ التخفيضات والإلغاءات		
411	الي ح/ الزبائن		
	قيد خصم التخفيضات	*****	*****

ملاحظة :

-الارقام مأخوذة من مصلحة المحاسبة في الوكالة محل الدراسة

-التخفيضات الممنوحة للزبائن يتم حسابها طبقا للحالة المدروسة

ثانيا : التحصيل .

إن التحصيل يمثل مقابل لعقد التأمين ويتم التسديد إما نقدا او عن طريق شيك بنكي ، في كثير من الحالات يكون التسديد عن طريق شيك بنكي .

التسجيل المحاسبي لعملية التحصيل :

*****	*****	من ح / التحصيل بشيك	411	511
		الي ح / علاوات ممنوحة للزبائن		
6844.00	6844.00	قيد التحصيل بشيك رقم ...	511	512
		من ح / البنك		
		الي ح / التحصيل بشيك		
		قيد التسديد بالشيك رقم ...		

المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية للحوادث والتعويضات .

قبل التعرض الى التسجيل المحاسبي للحوادث والتعويضات ، يجب التطرق أولا إلى كيفية التصريح بالحوادث والتعويض تبدأ مهمة الحوادث عند تصريح الزبون بوقوع الحادث .

● أولا : التصريح بالحوادث :

يتقدم المؤمن له إلى مصلحة الحوادث ويصرح بالحوادث في أجل لا يتعدى :

1_ سبعة أيام : إذا كان الضرر يتعلق بحريق ، أو الأضرار الناجمة عن المياه ، أو المسؤولية المدنية .

2_ 24 ساعة : إذا كان الضرر متعلق بموت الأبقار ، إلا في حالة وجود قوة قاهرة .

عند تلقي التصريح بالحوادث تقوم الوكالة بإخراج الخبير ، بحيث يكون الخبير المعتمد من طرف UAR الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين ، يقوم هذا الخبير بزيارة مكان وقوع الحادث من أجل المعاينة والتأكد من صحة المعلومات المصرح بها من طرف الزبون .

● ثانيا : التعويض :

يقوم العون المكلف بالتعويض بمراقبة الضمانات المؤمن عليها في العقد وهل الحادث يدخل في نوع الأخطار المغطاة ، إذا كانت الضمانات غير مغطاة فلا داعي إلى المعاينة .

بعد دراسة الملف من طرف الخبير والتأكد من وجود الحادث ، يقوم الخبير بإعداد تقرير يحدد فيه الخسائر وأسباب الحادث بالإضافة إلى التقييم الأولي للضرر .

يقوم مسؤول مصلحة التعويض بإعطاء أمر بالتعويض حيث يرسل أمر التعويض إلى مصلحة المحاسبة أين يقوم المحاسب بتحرير شيك ، ثم يصادق عليه من طرف المدير الجهوي ، ويوجه مباشرة إلى قسم التعويض .

في الأخير يتم تحرير إستدعاء للزبون المتضرر من أجل التعويض له ، ويتم اقفال ملف التأمين الخاص به .

التسجيل المحاسبي للحوادث والتعويضات :

6000	من ح / أضرار علي العمليات المباشرة	*****	
6006	من ح / أضرار علي عمليات غير المباشرة	*****	
3060	إلي ح / أضرار ونفقات للدفع	*****	
	قيد إثبات مبلغ التعويض		

ملاحظة: المبالغ المصرح بها من اعداد الطلبة استنادا للامثلة المأخوذة من الوكالة المعد فيها التبرص.

يتأكد المحاسب من وجود رصيد كافي لتغطية مبلغ التعويض ويقوم بالتسجيل المحاسبي علي النحو التالي :

3060	من ح / أضرار ونفقات للدفع	*****	
512	إلي ح / البنك	*****	
	قيد إثبات مبلغ التعويض		

ملاحظة: يتم حساب قيمة الضرر تبعا للنسبة 100% في حالة الضرر الخارجي ، و نسبة 75% في حالة

الضرر الواقع من طرف الشخص المؤمن.

المطلب الثالث : عملية التسوية .

1 _ تسوية حق الطابع :يتم تسوية حق الطابع من طرف الوكالة مباشرة ، وذلك بدفع مبلغ حق الطابع كل

نحاية الشهر إلى مصلحة الضرائب يكون السجل كالتالي :

4427	من ح / الطابع الجبائي	*****	
512	إلي ح / البنك	*****	

ملاحظة: يتم حساب مبلغ الطابع تبعا لمبلغ الاشتراكات المحصلة من طرف الزبائن.

الوثيقة المعتمدة عليها في التسجيل : الأمر بالتسديد الي قبضة الضرائب مضي عليها من طرف المدير ورئيس مصلحة المحاسبة .

2_ تسوية اتعاب الخبير : تقوم الوكالة بتسديد اتعاب الخبير عن طريق شيك بنكي هذا مقابل الخبرة التي يكون قد قام بها لصالح الوكالة، و ذلك تبعا لتشخيص الاضرار وتقييمه لها ، ويكون التسجيل المحاسبي علي النحو التالي :

3060		من ح/ اتعاب الخبير	*****	
512		إلي ح/ مصاريف الدفع	*****	
		قيد اثبات اتعاب الخبير		

ملاحظة: اتعاب الخبير تحسب على اساس عدد حالات الأضرار التي قام بتسويتها و حالة الضرر.

3_ تسوية اعادة التأمين : إن الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي تقوم بعملية اعادة التأمين مع المديرية العامة لها حيث تأخذ 62% من الانتاج (عقود التأمين) وفي وقوع الحوادث تسدد 80% من التعويضات و نسجل العمليات المحاسبية التالية :

● المعالجة المحاسبية لحصة المديرية العامة من عقد التأمين :

- حصة المديرية العامة من الايرادات الخام : و تدفع المديرية العامة قسط الضرر تبعا للمعادلة التالية:
الايراد الخام * 62%

7090		من ح/ اعادة التأمين	*****	
4551		الي ح/ الحسابات الجارية	*****	

● المعالجة المحاسبية لحصة المديرية العامة من التعويضات :

_ حصة المديرية العامة من التعويض للمؤمن :

التعويض * 80%

- حصة المديرية العامة من تسديد اتعاب الخبير :

اتعاب الخبير * 80%

4551	7090	من ح / الحسابات الجارية	*****	*****
		الي ح / اعادة التأمين	*****	*****
4551	7090	من ح / الحسابات الجارية	*****	*****
		الي ح / اعادة التأمين	*****	*****

4_ تسوية الأقساط المؤجلة : لتطبيق مبدأ استقلال الدورات المحاسبية وعقود التأمين تمتد بين الدورات المحاسبية عقد التأمين قد يبدأ في هذه السنة وينتهي وسط السنة المقبلة لذلك في نهاية السنة نؤجل الجزء من إيرادات العقد الذي ينتهي في السنة المقبلة ليدخل في إيرادات السنة المقبلة وحسابه يكون إلى الصندوق يحسبه البرنامج وإذا أردنا حسابه نحسب حصة كل يوم يخرج نصيب السنة الجارية ونؤجل الباقي ونضيف الأقساط المؤجلة في السنة الماضية لهذه السنة الحالية وتكون المعالجة المحاسبية كالتالي :

● قيود إدراج الأقساط المؤجلة السنة الماضية :

3000	7100	من ح / اقساط مؤجلة	*****	*****
		الي ح / إيرادات مؤجلة	*****	*****
		قيد ادراج الاقساط المؤجلة	*****	*****

ملاحظة: و يتم حساب المبالغ تبعا للاقساط المؤجلة

- قيد حذف الاقساط المؤجلة للسنة القادمة :

7150	من ح / ايرادات قيد التأجيل	*****	
3000	الي ح / اقساط مؤجلة قيد الاقساط قيد التأجيل	*****	*****

ملاحظة: و ترحل الاقساط المؤجلة الى السنة المقبلة على حسب عدد الحالات المؤجلة السنوية.

5_ عملية تصفية ملفات الحوادث مع شركات التأمين الأخرى : عند حدوث حادث مرور بين سيارتين مؤمنتين في شركتين مختلفتين للتأمين (ليس مؤمنين في نفس شركة التأمين) ففي هذه الحالة تتم تصفية الملف هذا الحادث بين الشركتين حيث تحدد مسؤولية الحادث فتعوض شركة الظالم شركة المظلوم حسب تفاهم الشركتين ففي حالة إن مؤمننا هو الظالم فإن شركتنا هي التي تدفع التعويض فالمعالجة المحاسبية في هذه الحالة تكون كأني تعويض عادي إلا إن التعويض يدفع لشركة تأمين الخصم هي التي تدفع لشركتنا تعويض المؤمن المظلوم لتسدها له فيما بعد، فتكون المعالجة المحاسبية كما يلي :

- حالة المؤمن لم يأخذ تسبيق علي الحادث :

511	من ح / شيكات للتحويل	*****	*****
4196	الي ح / تعويضات محصلة للمؤمنين قيد استلام شيك التعويض من مؤسسات التأمين الأخرى	*****	*****
512	من ح / البنك	*****	*****
511	الي ح / شيكات للتحويل قيد تحصيل الشيك	*****	*****
4196	من ح / تعويضات محصلة للمؤمنين الي ح / البنك قيد تسديد التعويض للمؤمنين	*****	*****

ملاحظة: يحسب مبلغ التعويض تبعا لحالة الضرر التي شخصها الخبير.

● حالة مؤمن أخذ تسبيق علي الحادث :

*****	*****	من ح / شيكات للتحصيل	511	
*****	*****	الي ح / تعويضات محصلة للمؤمنين	4196	
*****	*****	الي ح / تعويضات محصلة للمؤسسة	3096	
		قيد استلام شيك التعويض من مؤسسات التأمين الأخرى		
	*****	من ح / تعويضات محصلة للمؤسسة		
*****	*****	ال ح / تعويضات للمؤمنين	3096	
*****	*****	قيد ارجاع التسيقات	6007	
	*****	من ح / البنك		
*****	*****	الي ح / شيكات للتحصيل	512	
*****	*****	قيد تحصيل شيك التعويض	511	
	*****	من ح / تعويضات محصلة للمؤمن		
*****	*****	ال ح / البنك	4196	
*****	*****	قيد تسديد التعويض للمؤمن	512	

ملاحظة: يتم تسوية قسط التعويض في حالة اخذ المتضرر تسبيق على الضرر.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل يمكن الوصول الى نتيجة تتمثل في دور وأهمية الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ، في ترقية النشاط الفلاحي عن طريق التأمينات المتنوعة لزبائنه ، قصد تحقيق وتلبية احتياجات الفلاح بصفة خاصة ، والنشاط الفلاحي بصفة عامة ، حيث ازدادت أهميته بعد توسيع مهامه بفتح مكاتب محلية ، حملات تحسيسه لتوعية المؤمن والعمل علي سير معا الي تطوير القطاع الفلاحي . كما سيتمكن القارئ ولو بشكل بسيط من التعرف علي أهم العمليات التي يقوم بها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ، وكذا التسجيلات المحاسبية التي يقوم بها .

/	كلمة الشكر
/	الإهداء
أ-ج	المقدمة العامة
/	الفصل الأول : عموميات حول التأمين
/	تمهيد الفصل
/	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التأمين
02	المطلب الأول : تعريف عقد التأمين وأركانه
03	المطلب الثاني : نشأة التأمين
04	المطلب الثالث : أنواع التأمين
05	المطلب الرابع : وظائف التأمين
	المبحث الثاني : التنظيم المحاسبي لعمليات شركات التأمين
07	المطلب الأول : مفهوم التنظيم المحاسبي في شركات التأمين
08	المطلب الثاني : خصائص النظام المحاسبي لشركات التأمين
09	المطلب الثالث : المبادئ والقواعد والنصوص التطبيقية المتعلقة بكيفية تنظيم محاسبة التأمينات
10	المطلب الرابع : مدونة حسابات شركة التأمين
	الفصل الثاني : دراسة حالة
	المبحث الأول : تقديم الوكالة محل الدراسة
15	المطلب الأول : تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ونشاته
16	المطلب الثاني : تطور رقم أعماله وأهدافه
18	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للوكالة
	المبحث الثاني : دراسة تطبيقية للحالة
19	المطلب الأول : تسجيل المحاسبي لعمليات لانتاج والتحصيل
23	المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية للحوادث والتعويضات
24	المطلب الثالث : التسجيل المحاسبي لعمليات التسوية
/	الخاتمة
/	قائمة المراجع

الكتب :

- الدكتور محمد الزحيلي ،التأمين أنواعه المعاصرة ، الطبعة الأولى ، دار العلماء للنشر ،2009.
- دكتور ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه ، التأمين ورياضياته ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2002/2003.
- الدكتور السيد سرايا ، المحاسبة في المنشآت المالية البنوك التجارية شركات التأمين ، دار المطبوعات الجامعية ،2008، الإسكندرية .
- سالم رشدي سيد ، التأمين المبادئ والأسس والنظريات ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ،عمان الاردن ، 2015.

- ثناء محمد المصري ، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العلمي ، بدون ناشر ، 2004.

المجلات :

- عبد الرزاق بن خروف التأمينات الخاصة بالتشريع الجزائري، 1998.

المذكرات :

- طبائية سليمة ، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة سطيف ، 2013/2014.
- مسعود شطبية ، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق scf ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012/2013.

حياة الإنسان معرضة بالفطرة لمخاطر، قد تصيب ماله أو ذاته، كما قد تؤدي في الكثير من الأحيان إلى خسائر معتبرة لا يمكن تحملها بمفرده، من هنا اتجه الفكر إلى تحديد من يتحمل هذه المخاطر بدل الشخص المعرض للخطر أو على الأقل تقاسمها ، مما أدى إلى ظهور فكرة التأمين. ومع تطور المجتمعات وزيادة حاجتها وخاصة حاجة الأمان ، أصبح إقبال الجماهير واضحا وأصبحت ضخامة هذه العمليات تحتم وجود شركات متخصصة في التأمين.

● وتلعب المؤسسات المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأفراد، ونعلم أن الاستقرار الاجتماعي دافع مهم للاستقرار الاقتصادي، ونموه وتطوره وذلك من خلال مختلف النشاطات التي تعتمدها هذه الشركات، من خلال الادخارات واستثماراتها من اجل التنمية والازدهار الاقتصادي.

وتتكون المؤسسة من مجموعة من الأنظمة (أنظمة الرقابة الداخلية)، وأهم نظام فيها هو النظام المحاسبي من حيث شموله للوضع الحقيقية للمؤسسة، وذلك من خلال تقييد كل عملية والوثائق الثبوتية المرفقة والمرتبطة بها، والتي تتمثل في النفقات المختلفة (التعويضات)، والإيرادات (تحصيلات العقود وعوائد الاستثمارات). وبصورة عامة فان حسن سير النظام المحاسبي يضمن حسن سير المؤسسة في الداخل والخارج (محيطها من مؤسسات وزبائن مصلحة الضرائب...).

إن تطور النظام المحاسبي وتصميمه في المؤسسة الاقتصادية وخصوصا في قطاع شركات التأمين ماهي أهم المقومات والمبادئ التي يقوم عليها النظام المحاسبي في شركة التأمين.

الإشكالية العامة :

ما مدى تطابق القيود المحاسبية المسجلة في شركات التأمين مع النظام المحاسبي المالي ؟

وقد قسمنا هذه الإشكالية إلى تساؤلات :

— ما هي الوظائف الأساسية للتأمين ؟

— ما هي أهم التسجيلات المحاسبية التي يقوم بها شركات التأمين ؟

وحتى يتسنى لنا الإجابة على هذه التساؤلات، كان من الواجب علينا الإلمام بكل جوانب الموضوع فقمنا بتسطير الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : للتأمين وظائف أساسية في حياة الفرد

الفرضية الثانية : تمسك شركات التأمين بمجموعة من السجلات الإحصائية وتسجيلات المحاسبية و أخرى المالية.

* الطبيعة المميزة للأنشطة في شركات التأمين تختلف عن الأنشطة التي تزاولها المؤسسات الاقتصادية في المجالين الصناعي والتجاري، وتتطلب ضرورة مراعاة تلك الخصائص عند تصميم النظام المحاسبي، وتشغيله بطريقة تناسب مع طبيعة نشاطه.

ومن أهم الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر العناصر التالية:

- كونه موضوع حديث.
 - قلة توسع المراجع في هذا الموضوع.
 - أهمية النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية من بيانات محاسبية تستخدم لتقييم أنشطة هته الأخيرة.
 - أهمية وجود دراسة مستقلة للنظام المحاسبي لشركات التأمين.
 - فتح المجال لغيرنا للتعمق أكثر في هذا الميدان مستقبلا.
- وحتى نتمكن من الإجابة على أسئلة البحث ودراسة الإشكالية المطروحة وتحليلها ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المتنبأة، حاولنا دراسة الموضوع في فصلين تسبقه مقدمة عامة وتليها خاتمة عامة تتضمن ملخصا للبحث ونتائجه.

اهداف الدراسة :

تتحلى الاهداف من وراء هذا البحث في إعطاء صورة واضحة وبسيطة عن طبيعة العمل المالي والمحاسبي لشركة التأمين ، لذلك تظهر أهمية الموضوع في دور الذي يلعبه التأمين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وابرار اهم الاسس التي يقوم عليها نظام التأمين ، بالايضافة التعرف على الحسابات الخاصة بنشاط التأمين ، وكيفية التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات التي تقوم بها هذه الشركات من حصيل ، وتسديد وتعويض بالايضافة الى التسجيل المحاسبي لعمليات الانتاج .

منهج الدراسة وادوات الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع المنهج الوصفي ، وان هذا الموضوع يتناول منهجا علميا كون المحاسبة علما قائما بحد ذاته ، ولذلك أيضا تم الاعتماد على دراسة ميدانية . فتم الاعتماد على المراجع والوثائق المكتبية إضافة إلى الوثائق والسجلات الإدارية لوكالة CRMA ، والأدوات المحاسبية في الدراسة الميدانية .

الدراسات السابقة:

- مذكرة ماستر بعنوان (التنظيم المحاسبي في شركة التأمين وفق النظام المحاسبي المالي) من إعداد مسعود شببيطة، جامعة ورقلة، سنة 2012/2013 .
- مذكرة ماستر بعنوان (دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية) من إعداد: طبائية سليمة ، جامعة سطيف ، سنة 2013/2014 .
- مذكرة ماستر بعنوان (المعالجة المحاسبية في شركات التأمين) من اعداد : خالد عبد اللاوي وعلي السعودي جامعة الوادي سنة 2016/2017

صعوبات الدراسة :

- قلة المراجع والمؤلفات .
- صعوبة التوفيق بين اعداد المذكرة ودراسة المقاييس

- صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف المؤسسة.

هيكلية الدراسة :

الفصل الاول : حيث تطرقنا في هذا الفصل الى الاطار العام للتأمين يتضمن هذا الفصل بحثين في المبحث الاول عموميات حول التأمين اما في المبحث الثاني عن التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وكل مبحث يتضمن اربعة مطالب كما هو موضح في الخطة .

الفصل الثاني : يحتوي هذا الفصل على دراسة تطبيقية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالوادي حيث يقوم بتقديم الوكالة من خلال التطرق الى عموميات حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكيفية التسجيل المحاسبي للعمليات الرئيسية التي تقوم بها الوكالة .